البرلمان القادم

وعودة الرشد

بقلم :

دكتور مهندس :

نادر رياض

■ www.naderriad.com

عشنا أحداث التحرير وتوابع ذلك التسونامى والتى ارتفعت موجاته لتصطدم بجميع الشواطئ المحيطة داخل مصر وخارجها ووقفنا نتابع النتائج بايجابياتها وسلبياتها على مدى العام ، ورأينا تزاحم التيارات المختلفة كل يسعى لوضع أجندته على قمة الأحداث وإدعاء البعض -وله بعض الحق فى سرقة الثورة من الثوار -وكيف أن كل فريق أعمل أدواته ووسائله لتحقيق أغراضه سواء كانت تلك الأدوات مشروعة أو غير مشروعة دون النظر الى مدى ديمقراطيتها من عدمه. ثم جاءت معركة الانتخابات ودخلنا فى حمى المنافسة على المقاعد فسعى كل فريق لهدف اعتبره الأسمى ألا وهو الحصول على الأغلبية المطلقة وإن لم يتأت ذلك فلتكن أغلبية عددية وحسمت الانتخابات بإعلان النتائج ولا مصلحة لأحد فى التشكيك فى نتائجها إذ أن ممارسة الديمقراطية تعتبر خطوة للأمام حتى وإن قلت نسبتها عن ١٠٠٪ باعتبار أن الصندوق هو الفيصل.

انتهى هذا الفصل ودخلنا فى فصل جديد ألا وهو التحالفات والائتلافات بين الأطراف المختلفة بغية الوصول إلى ما لم يدرك فى الانتخابات من أغلبية برلمانية تحت تأثير فرضية النظرية بأن الاختلاف فى الآراء المطروحة سيحسمه التصويت داخل البرلمان كما لو كان هذا الحسم الافتراضى سيكمم الأفواه ويسير الأحداث طبقاً لهوى الفريق ذى الأكثرية العددية فى ضوء الائتلاف المنشود.

يعن لى أن اختلف مع هذه الفرضية إذ أن أى ائتلاف فى ظل حرية الرأى المتاحة لجميع أطياف الشعب ستجعل به طرفاً أصيلاً متابعاً لكل مشروعات القوانين وطلبات الإحاطة وطلبات الاستفسار والاستجواب التى سيطرحها الأعضاء دون ثمة فرصة لتكميم الأفواه واستبعاد الآراء المخالفة للأغلبية البرلمانية حتى وإن صدرت عن أعضاء برلمانيين بصفتهم الفردية، وسيظل التحرير صوتاً للأغلبية وصدى لما يدور فى مجلس الشعب تصويباً وترشيداً له يحميه من الشطط ويعصمه من ديكتاتورية الرأى الواحد للأغلبية.

وعلى البرلمان القادم ألا يسقط من حساباته الملف الاقتصادى وما يستهدفه هذا الملف من ضرورة إحداث انطلاقة للقطاع الصناعى والانتاجى وتنشيط موارد الدولة من العملة الصعبة سواء على الجانب التصديرى الذى قوامه بناء القدرة التنافسية أو الموارد السيادية الأخرى من سياحة وعائدات جمركية وضريبية والاستفادة من تطوير القطاعات الإنتاجية فى ظل بنية أساسية كلفت الشعب المصرى مئات المليارات لسنوات طويلة بما يعنى أن عدم الاستفادة منها فى إحداث إطلاقه لجميع الطاقات الإنتاجية يمثل إهداراً كبيراً ينتقص من قدرة الدولة على إدارة إمكانياتها المتاحة بالصورة المثلى. كما أن علينا أن نحدد عناصر احتياجاتنا من الدعم الخارجى ونوعيته لتوظيفها فى مجالاتها الصحيحة دون ثمة اختلاف على تلك الأولويات مرتبة حسب أهميتها النسبية حتى لا نقف موضع المختلفين مع بعضنا البعض أمام الجهات المانحة. فمصر كما عودتنا هى أمة راشدة لم تعدم يوماً الرؤية والبصيرة والحكمة والوعى وأن شعبها على اختلاف طبقاته من الثقافة والعلم فإن من لا يعرف القراءة والكتابة من أبنائها لديه موروث كافى من الخبرة الحياتية يقربه من الصواب وينفره من الخطأ.

ولى كمواطن مستنير أسبابى فى أن أستلهم أن البرلمان المقبل سيأتى ومعه الرشد والرشاد فى استقراء المسار الصحيح الذى تلتف حوله جميع القوى الوطنية فى توافق مصرى يعلى من شأن الوطن فوق أية مصلحة من دون ذلك.. ومن هذا المنطلق فإن التجربة مفيدة بكل جوانبها وعلينا جميعاً كأبناء مخلصين لهذا الوطن - أن نستشرف من خلالها مستقبلاً مشرقاً لهذا الوطن الذى لن يضام وفيه أبناء مخلصون.